المؤشر السعري
6,703,2
بتغير قدره
+25,3

عمومية «التجاري» بعد العيد و«المركزي» وافق على مرشحيه لمجلس الإدارة

عمر راشد

أفادت مصادر «الأنباء» ان البنك التجاري حصل على موافقة المركزي لترشيح ثمانية أسماء لمنصب عضوي مجلس الإدارة المستقيلين، لافتة الى أن عمومية البنك المرتقبة لانتخاب أعضاء جدد في مجلس الإدارة من المتوقع انعقادها بعد اجازة العيد مباشرة.

وفي السياق ذاته، أكدت المصادر أن النزاع القضائي حول أسهم بنك بوبيان بين شركة دار الاستثمار والبنك لايزال «قائما» ولا توجد تسوية بين الجانبين في مسألة بيع الدار بتلك الأسهم وسداد مديونية البنك خلال المرحلة المقبلة.

أكد أن توصية زيادة رأس المال جاءت لتمويل خطط النمو المستقبلية

بن سلامة: النمو الكبير في حجم عمليات «زين السعودية» عجّل من السقف الزمني لخططها التشغيلية في المملكة

كشف الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبيل بن سلامة أن معدلات النمو المشجعة في المؤشرات المالية لشركة زين السعودية عن الفترة الماضية والتي ساعدتها على بناء مركز استثماري قوي في السوق السعودي، عجلت من السقف الزمني للخطط التشغيلية للشركة.

وأوضح بن سلامة في بيان صحافي «لقد شهدت العمليات التجارية للشركة تطورا كبيرا، وهو ما أسهم بقوة في تجاوز الشركة نقطة التعادل على مستوى الأرباح قبل خصم الفوائد والإهلاك والإطفاء، لتخفض زين بذلك السقف الزمني لتوقعاتها، علما أن هذه النتائج حققتها الشركة خلال أقل من عامين على بدء تدشين عملياتها».

وأضاف «مع نمو حجم عمليات زين في السعودية وتجاوز قاعدة عملائها الـ 7 ملايين مشترك، فإن التوقعات تشير إلى أن الشركة تتجه إلى تحقيق زيادة على مستوى الإيرادات بنسبة 60٪ مع نهاية العام الحالي مقارنة مع إيرادات العام الماضي 2010، وهذه التوقعات اعتمدت على الأداء القوي للشركة منذ بداية العام الحالي، والذي دفع بإيرادات الشركة إلى نحو 1,4 مليار ريال خلال فترة الربع الثاني».

وأشار إلى أن هذا الأداء عند مقارنته بالتجارب العالمية لدخول المشغل الثالث في أسواق الاتصالات فهو أداء رائع بكل المقاييس، مضيفا «فعندما نأخذ في الحسبان جميع الظروف التي صاحبت دخول زين لسوق المملكة، ابتداء من مستوى التشبع العالي للسوق في هذا التوقيت، ووجود أكثر من مزود للخدمة، وشدة المنافسة، فإننا نتحدث هنا عن إنجاز».

نبيل بن سلامة

وبين أن التوصية الأخيرة بزيادة رأسمال زين السعودية جاءت بغرض الاستفادة من هذه النجاحات، ولتمويل خطط النمو المستقبلية لعمليات الشركة في المملكة.

وكشف بن سلامة أن شركة زين السعودية تواجه حاليا تحديات كبيرة على مستوى حجم عملياتها التجارية والتشغيلية، وذلك بالرغم من المنافسة المحتدمة في سوق المملكة، مبينا أن زين استطاعت أن تخترق مستويات جديدة من ناحية نوعية الخدمات والمنتجات المبتكرة.

وذكر أن الثقة الكبيرة التي حظيت بها «زين» هي شهادة النجاح الحقيقية للشركة في المملكة السعودية، وكانت الحافز لمواصلة الشركة خططها التجارية وتوسعة عملياتها التشغيلية، مبينا أن مساحة التغطية لشبكات زين شهدت طفرة كبيرة مؤخرا بالوصول إلى أكثر من 85٪ من المناطق المأهولة في المملكة.

وأوضح بن سلامة أن زيادة رأس المال التي تنتظرها الشركة ستمنحها عمليات التمويل اللازمة لاستراتيجيتها التشغيلية للمرحلة المقبلة، وستعطيها دفعة قوية لتعزيز مواقعها التنافسية، والاستفادة من فرص النمو في السوق السعودية.

الجدير بالذكر أن مجلس إدارة شركة زين السعودية كان قد أوصى مؤخرا بزيادة رأس مال الشركة بمقدار 4,383 مليارات ريال سعودي، وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوقية أولوية، وستدعو الشركة جمعيتها العمومية للموافقة على هذه التوصية قريبا، حيث ستكون الجمعية العمومية مدعوة أيضا للموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة بتخفيض رأس المال بغرض إطفاء خسائر متراكمة.

شركة استثمارية تؤسس شركة عقارية قابضة برأسمال 110 ملايين دينار خلال عام

عمر راشد

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن إحدى الشركات الاستثمارية بصدد تأسيس شركة عقارية قابضة برأسمال 110 ملايين دينار خلال عام، لافتة إلى أن الشركة بدأت إجراءات تأسيس الشركة العقارية من خلال دمج وحداتها العقارية التابعة في الشركات الموجودة لملكية الشركة.

وقالت: ان الشركة ستسعى لاقتناص فرص استثمارية جادة داخل وخارج الكويت، مبينة أن فكرة الشركة العقارية القابضة تأتي لتقليص النفقات وزيادة الأداء التشغيلي للشركة.

وأضافت ان الشركة ستسعى خلال المرحلة المقبلة لتنويع إيراداتها وزيادتها من خلال تقليص عدد شركاتها التابعة من 4 إلى 5 شركات قابضة تتخصص في قطاعات الصناعة والخدمات والاستثمار والعقار على أن يتم تنفيذ تلك الخطة خلال عام.

وقالت إن رؤوس أموال تلك الشركات لن تقل عن 100 مليون دينار بغرض إتاحة القدرة للشركة على توليد إيرادات منتظمة من شركات تابعة وزميلة.

تمتلك 18 حصة و48 شركة أخرى بالقطاع ليس لديها حصص

«الجمان»: 108 ملايين دينار إجمالي الملكيات المعلنة لـ 11 شركة خدمية بالشركات المدرجة

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل مختصر للملكيات المعلنة لشركات الخدمات في الشركات المدرجة كما في 2010/8/5، ان 11شركة مدرجة في قطاع الخدمات تمتلك 18 حصة بشركات أخرى مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة تبلغ 108 ملايين دينار، بينما لا تمتلك 48 شركة حصصا في شركات مدرجة أخرى، وذلك بما يعادل 81٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في قطاع الخدمات البالغ عددها 59 شركة، وذلك كما في 2010/8/5، ووفقا للموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.

وتتصدر «الصفوة» باقي شركات الخدمات من حيث قيمة ملكياتها في الشركات المدرجة الأخرى بمبلغ 40 مليون دينار بما يعادل 37٪ من ملكيات شركات الخدمات، وهي موزعة على 7 شركات، ويأتي في مقدمة ملكيات «الصفوة» الرئيسية حصتها في «الصفاة» بنسبة 12,7٪ من رأسمالها، علما بأن «الصفاة» تمتلك بدورها 8,74٪ من «الصفوة»، أي أن هناك ملكيات متبادلة بين «الصفاة» و«الصفوة»، ويلي «الصفوة» في هذا المضمار «تعليمية» بقيمة ملكيات معلنة بنحو 20 مليون دينار بما يعادل 18٪ من الإجمالي.

ويأتي ترتيب «ميادين» تاليا، بملكيات معلنة بمقدار 11,5 مليون دينار بما يعادل 11٪ من الإجمالي، وهي متركزة في حصة واحدة فقط في «مزايا» بنسبة 22,21٪ من رأسمالها، أما «أبراج» وهي موقوفة عن التداول، فتحل رابعة في هذا المجال بملكيات معلنة بمقدار 10,5 ملايين دينار في شركة «الدولية للإجارة» وهي موقوفة أيضا.

أكبر 5 شركات لديها ملكيات معلنة في شركات مدرجة أخرى
من حيث القيمة كما في 2010/8/5

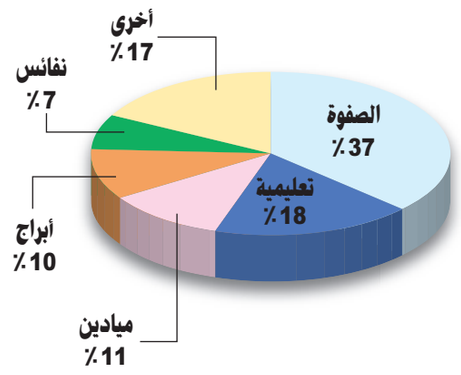

قيمة الملكيات المعلنة للشركات المدرجة في قطاع الخدمات في شركات مدرجة أخرى كما في 2010/8/5

المساهم	الملكية	نسبة الملكية (٪)	القيمة (ألف دك)	النسبة
أجيليتي	معادن	48,4	5,514	5٪
زين	ساحل	5,31	4,316	4٪
تعليمية	إياس	41,96	14,078	18٪
	آفاق	86,51	5,554	
إجمالي فرعي			19,632	
الرابطة	تنظيف	17,001	3,151	3٪
المعامل	المصالح ع	10,108	1,667	2٪
الصفوة	ا صناعية *	5,007	1,002	37٪
	الأمان	6,078	1,833	
	الصفاة	12,693	9,010	
	ورقية	55,833	4,786	
	صفاة طاقة	8,768	3,543	
	صافتك	14,003	2,913	
	دانة	43,092	16,922	
إجمالي فرعي			40,009	
التخصيص	البناء	34	3,347	3٪
نفائس	تعليمية	32,26	7,755	7٪
ميادين	مزايا	22,21	11,537	11٪
أبراج *	د للإجارة *	39,28	10,508	10٪
الشبكة *	أبراج *	7,56	308	0,3٪
الإجمالي			107,745	100٪

موقوفة عن التداول *

الدولار يستعيد زخمه واليورو يتراجع في يوليو

«الوطني»: تراجع موسمي في عرض النقد والائتمان يحافظ على مستواه مع نمو القروض الاستهلاكية

أشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الأخير إلى أن إجمالي الائتمان قد تراجع بمقدار 18 مليون دينار خلال يوليو الماضي، وذلك في أعقاب الانخفاض الكبير الذي شهده في يونيو (253 مليون دينار) والذي كان وثيق الصلة بصفقة بيع شركة زين لأصولها الأفريقية. ونتيجة لذلك، فقد تباطأ معدل النمو السنوي للائتمان بشكل إضافي ليصل إلى 2,2٪.

وقد كانت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري هي الأضعف مجددا في يوليو، بينما عوض النمو القوي للتسهيلات الشخصية من انخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد انخفض حجم عرض النقد بمفهومه الواسع M2 بشكل ملحوظ مع حصول عمليات سحب كبيرة للودائع بلغ مجموعها 338 مليون دينار، وبقي أعلى بواقع 1,2٪ فقط من مستواه في يوليو 2009، ويعزى هذا الانخفاض في مستوى عرض النقد في معظمه إلى تدفقات خارجية موسمية.

ولاحظ «الوطني» أن حجم القروض الممنوحة للمقيمين قد انخفض بواقع 0,1٪ في يوليو، وكان التراجع الأكبر من نصيب القطاع العقاري الذي انخفض بواقع 72 مليون دينار عن مستواه في الشهر السابق، لينكمش بواقع 1,2٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، كما انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية بواقع 34 مليون دينار، وقد ساهمت في التعويض جزئيا عن هذا التراجع ارتفاع الإقراض للقطاعات الإنتاجية، وبصورة أكبر التسهيلات الشخصية التي ازدادت بواقع 52 مليون دينار توزعت مناصفة تقريبا بين القروض الممنوحة لشراء أوراق مالية والقروض الاستهلاكية.

من جهة أخرى، أشار «الوطني» إلى أن ودائع المقيمين من القطاع الخاص قد تراجعت بواقع 338 مليون دينار في يوليو الماضي عن مستواها في الشهر السابق، ومع ذلك، فإن تسارع وتيرة نمو الودائع على أساس سنوي يشير إلى أن الانخفاض في شهر يوليو يعود بصورة كبيرة إلى التدفقات الخارجية الموسمية المرتبطة بالعطلة الصيفية، وجاء الانخفاض في معظمه من الودائع بالدينار التي تراجعت بمقدار 308 ملايين دينار عن مستواها في الشهر السابق.

كما تراجعت الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 29 مليون دينار عن مستواها في الشهر السابق، وفي المقابل ارتفعت ودائع غير المقيمين بمقدار 175 مليون دينار، ما ساهم في التعويض عن تراجع حجم ودائع المقيمين.

ولاحظ «الوطني» أن متوسط أسعار الفائدة على ودائع القطاع الخاص بالدينار تراجع في يوليو بين نقطتين وثلاث نقاط أساس لمختلف الآجال، الأمر الذي يؤكد أن البنوك مازالت تتمتع بمستويات سيولة مرتفعة، وقد تراوحت المعدلات بين 1,05٪ و1,22٪ و1,45٪ و1,75٪ لأجل شهر وثلاثة أشهر وستة أشهر و12 شهرا على التوالي.

من جانب آخر، قال «الوطني» ان خروج الأموال أدى إلى تقليص موجودات البنوك السائلة بمقدار 155 مليون دينار في يوليو، فيما تراجعت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي بمقدار 320 مليون دينار و92 مليون دينار على التوالي، وقد تم تعويض ذلك جزئيا بالسيولة في السوق بين البنوك، وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في يوليو بقيت معدلات السيولة لدى البنوك مريحة وأعلى من مستوياتها السابقة، وفي الوقت نفسه ارتفع إجمالي موجودات البنوك بمقدار 236 مليون دينار، مدعومة بنمو موجوداتها الخارجية.

وفيما يتعلق بأسعار الصرف، أشار «الوطني» إلى أن سعر صرف الدولار استعاد زخمه مقابل اليورو في الأسابيع الماضية حيث هيمن الحذر من المخاطر على الأسواق المالية العالمية واستعاد الدولار حظوته ثانية، وتبعا لذلك، فقد انتهى أيضا الضغط الذي مارسه اليورو ضد الدينار الكويتي على مدى أسابيع، وفي الوقت نفسه، تراجع سعر صرف الدينار إلى حد ما مقابل الدولار، لكن مستوى التذبذب بقي متدنيا نسبيا.

البيانات النقدية ـ يوليو OMNM

	يوليو 2010	التغيير عن الشهر الاسبق		التغيير عن الاشهر الـ 12 السابقة		التغيير عن مطلع العام الحالي	
	مليون دينار	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	41,185	236	0,6	2,319	6,0	869	2,2
المطالب على الحكومة	1,895	0	0,0	6	0,3	-27	-1,4
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	24,964	-18	-0,1	539	2,2	-143	-0,6
الموجودات الاجنبية	7,285	358	5,2	-167	-2,2	-71	-1,0
عرض النقد (M2)	24,901	-367	-1,5	298	1,2	6	0,0
ودائع القطاع الخاص	24,116	-338	-1,4	239	1,0	-4	0,0
ودائع تحت الطلب	4,657	-98	-2,1	768	19,7	719	18,2
ودائع الادخار	2,922	-83	-2,8	83	2,9	199	7,3
ودائع لاجل وشهادات الايداع	14,648	-128	-0,9	500	3,5	-58	-0,4
ودائع بالعملات الاجنبية	1,890	-29	-1,5	-1,112	-37,0	-863	-31,4

أنفقت 20 مليار دولار على مخصصات خسائر القروض

«ستاندرد آند بورز»: تحسن السيولة وتمويل النمو المستقبلي وإعادة تمويل رصيد الدين القائم.. تحديات تواجه البنوك الخليجية

أكدت «ستاندرد آند بورز» ان البنوك الخليجية تظهر علامات على التحسن، بعد أن أنفقت أكثر من 20 مليار دولار على مخصصات خسائر القروض، ما أدى الى ضعف الاستثمار منذ عام 2008، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية وقوة الاقتصادات في دول مجلس التعاون الخليجي وانها بدأت في استرداد عافيتها، جاء ذلك في تقرير لها بعنوان «المصارف الخليجية في مقاومة العاصفة ولكن بمواجهة ضيق السيولة».

فقد صرح محمد داماك المحلل الائتماني بمؤسسة ستاندرد آند بورز «نعتقد ان جودة الأصول في البنوك الخليجية ستشهد تحسنا بدءا من عام 2011 وان هوامش ربحها الجيدة وكفاءتها ستوفر لها أساسا متينا للعودة الى الربحية العالية». لكن مازالت هناك تحديات في الأفق، ذلك ان العقبات المستقبلية التي تواجه البنوك الخليجية تكمن في تحسين السيولة وتمويل النمو المستقبلي، وإعادة تمويل رصيد الدين القائم. وأضاف: «نعتقد ان المعوقات التي شهدتها مجموعات سعد والقصيبي، وإعادة هيكلة دبي العالمية، والمخاوف من ان الصعوبات المالية قد تمتد الى الكيانات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالحكومة في دبي، قد أدت الى تعويق رغبة السوق العالمية في التعامل مع شركات دول مجلس التعاون الخليجي».

وعلى الجانب الإيجابي، فإن البنوك الخليجية تقوم ببطء بإعادة بناء مخزوناتها من السيولة وذلك بغرض مواجهة الاستحقاقات المقبلة، وقد قامت بتقليص استراتيجيات النمو الخاصة بها، ونحن أيضا نقوم بتصنيف نمط التعامل في ست دول مجلس التعاون الخليجي بأنه يعد من أنماط «التدخل» تجاه أنظمتها المصرفية، وهذا يعني أننا نعتقد ان هذه البلدان من المرجح للغاية ان تقوم بتقديم دعم استثنائي لمصارفها المهمة للغاية بشكل منتظم في حالة الضرورة.

مثل هذا الدعم، كما شهدنا في الماضي القريب، يمكن ان يؤدي الى تخفيف الضغط على سيولة البنوك الخليجية.

ومن العوامل الايجابية الأخرى التي نقوم بتصنيفها، فيما يخص معظم البنوك الخليجية، تشمل مسألة معدل الرسملة الجيدة الذي تظهره. فإن ستاندرد آند بورز قامت بحساب متوسط رأس المال المعدل لها حسب المخاطر RAC والذي تصل نسبته في بنوك الخليج الى معدلات 10,2٪ قبل إجراء التعديلات في نهاية العام 2009، او ما يقارب ضعف متوسط نفس النسبة لدى البنوك الـ 45 الأوائل في العالم أجمع، وفي رأينا، فإن هذا يوفر لها ملجأ قويا ضد اي صدمات غير متوقعة. وأضافت: انه على مدى الأشهر الستة الماضية، تم اجراء مجموعة من عمليات التصنيف تجاه البنوك الخليجية، كما قامت بتغيير التوقعات المنظورة تجاه بعض البنوك الكويتية الى مستقرة بعد ان كانت سلبية. كما قامت ستاندرد آند بورز بترقية اثنين من البنوك في المملكة العربية السعودية لتعكس وجهات نظرها تجاه قدرتهما على تحمل الصدمات.

«القرين» لا تدرس زيادة رأسمالها

جاء في كتاب صادر عن شركة القرين القابضة وموقع من الرئيس التنفيذي للشركة شهناز قبازرد أنه بالاشارة إلى الموضوع الوارد في جريدتكم بعنوان القرين القابضة تدرس زيادة رأسمالها بعد قيامها بتخفيض بنسبة 50٪ انه ليس له أساس من الصحة جملة وتفصيلا.

«أركان» تخسر 415 ألف دينار

اعتمد مجلس ادارة شركة أركان الكويت العقارية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 31 يوليو 2010 حيث جاءت نتائج اعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 415 ألف دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 1,9 فلس للسهم، مقارنة مع ارباح بلغت 187 الف دينار ما يعادل 0,8 فلس للسهم للفترة المقارنة من العام الماضي.